الآثار الاجتماعية للديون المتعثرة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

[٥]

فوزي عبد الرحمن إسماعيل[١]– محمد صلاح الدين الشافعي[٢]– أحمد محمد السيد سالم
١) كلية البنات جامعة عين شمس٢) قسم الديون المعثرة، مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية

المستخلص

تمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية كبيرة في توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يهمه الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة. وتهدف الدراسة الكشف عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة، والكشف عن الآثار الاجتماعية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة . الكشف عن الآثار البيئية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة. وضع رؤية مستقبلية لمواجهة الآثار المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة .وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة بوصفها احد آليات العصر الهامة في الحد من البطالة ومواجهة مختلف الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنها، فإنه تم طرح هذه الآلية لما تتمتع به من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المشاريع الكبيرة. ولذلك أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المشاريع في مصر وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التشغيل بصفة خاصة وفي عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة. واستعانت الدراسة بنظرية المدخل الايكولوجي حيث يعد النسق الإيكولوجي هو النسق الوظيفي الناتج عن التفاعل بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة وتساعد نظرية الأنساق الإيكولوجية على تنمية منظور جديد يوصف بأنه تطوري تكيفي يعتمد على التفاعلات المتبادلة والمستمرة بين كل عناصر البيئة، كما استخدمت الدراسة المنهج الانثربولوجي من خلال استخدام عينة من مجتمع الدراسة لبعض الشباب من الجنسين من محافظتي القاهرة والفيوم، اما ادوات الدراسة المستخدمة فهي استمارة استبيان والمقابلة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الآثار الاجتماعية للديون المتعثرة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتكونت عينة الدراسة من(٣٥) مفردة موزعة كالأتي (١٥) من شباب محافظة القاهرة و (٢٠)

مفردة من شباب محافظة الفيوم. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ضرورة التأكيد علي الدور المحوري الذي تلعبة المنشأة الصغيرة في معظم البلدان المتقدمة والنامية علي سواء واعتبارها أداة فعالة للحد من البطالة وتشغيل الشباب وحديثي التخرج ذكورا واناثا، توصي الدراسة بتحقيق اهمية زيادة التنسيق بين الوزارات المركزية والادارات المحلية لمواجهة المعوقات البيروقراطية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب تحقيق استقرار في المناخ الاقتصادي من خلال مراعاة موقف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند إصدار قوانين جدية أوقرارات تؤثر علي المشروعات، وتوفير أساليب أكثر مرونة لسداد القروض وتخفيض أسعار الفائدة عليها.

مقدمة

تبلورت في مصر قناعة بأهمية المشروعات الصغيرة في السنوات الاخيرة لمواجهة الكثير من المشكلات، وفي غضون هذه القناعة تعددت شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، ولعبت دوراً فاعلاً في تمويل المشروعات الصغيرة والاهتمام بها باعتبارها آلية لمواجهة مشكلات الفقر والبطالة وتحول فلسفات مواجهة الفقر تتضمن الاستفادة من طاقة الفقراء وتحويلهم الى قوة منتجة بدلاً من تقديم المساعدة لهم (صابر، ٢٠٠٥). وفي هذا الصدد برز دور الصندوق الاجتماعية للتنمية وبعض الجهات الاخري في تحيل المشروعات الصغيرة لقوي منتجة في المجتمع وحل بعض المشكلات الاقتصادية ومن هذا يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشروعات الصغيرة وتشجيع اقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة (عبد الباقي، ٢٠٠٥). ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها

بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل (الخضيري، ١٩٩٦).

مشكلة الدراسة

أدت التحولات الاقتصادية والسياسية إلي تغييرات جذرية في عالمنا المعاصر سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وقد خلقت هذه التغييرات أوضاعاً جديدة تتعلق بأدوار الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وأعادت صياغة العلاقات فيما بينها . ومع هذه التغيرات العالمية وما ترتب عليها من أثار ونتائج، بات من الواجب محاولة تجاوز الركود والجمود العالمي مع الأمل المتجدد في استعادة جزء من مشهد النبوغ والتفوق الذي حققه الرواد من الغرب الذي بفضله سادوا العالم شرقاً وغرباً، ومن هنا تتسابق المجتمعات في وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (هشام على عبدالخالق:٢٠٠٠) وأدت هذه التغيرات في المجتمع والسعي إلي التنمية إلي ظهور شبكة الأمان الاجتماعي في مصر خلال ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث تدخلت الدولة بقوة في الحياة الاقتصادية، فقامت الدولة بالإصلاحين الزراعيين الأول والثاني عامي ١٩٥٢، ١٩٦١ وبدأت الدولة في تأميم المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى، وتوسعت في نظام التأمينات الاجتماعية وقامت بنشر التعليم بجميع مراحله وقامت كذلك بنشر الخدمات الصحية وخاصة في الريف وهذه الإجراءات تمثل شبكة أمان داعمة لمعظم الفئات (دراسة Randa Helmi 2002). ويتوقف نجاح أي مجتمع في مواجهة مشكلاته الاقتصادية علي قدرته علي تعبئة وتنمية موارده المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصي قدر من حاجات أفراده، والعجز عن استغلال الموارد المادية والبشرية يؤدي إلي حدوث البطالة (دراسة , Wall Bruce٢٠٠٢). والبطالة لا تعبر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عنصر العمل بأكمله ولا تعكس استغلالاً غير كفء للموارد فحسب بما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لإنتاج كان يمكن تحقيقه ولكنها تعني ما هو أكثر من ذلك فهي مشكلة اجتماعية

بالدرجة الأولي تمس أفراد المجتمع وتؤثر بشدة علي سلوكياتهم وتصرفاتهم ومن هنا تتبع خطورتها(سهام أمين أحمد هارون: ٢٠٠٤). ونشأت شبكة الأمان الاجتماعي لتساعد علي معالجة مسببات الفقر وظواهره المؤقتة وتوفير الدعم لخدمة الفئات المتضررة تحديداً وفعالية الحماية ونفاذها إلي الحاجات الحقيقية للمستفيدين والمساهمة في النمو ومعدل التوظيف ودعم سريع في الحصول علي فرص العمل والتركيز علي إعادة وتوزيع العمالة الفائضة في مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي(ريم محمد حسن سلامة: ٢٠١٥).

هذه الدراسة تبحث في مشكلة هامة وهي الاثار الناتجة عن الديون المتعثرة وما اسبابها وكيفية مواجهتها للقروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، كذلك فإن تساؤلات الدراسة هي:

أسئلة البحث

كيف نشأت الديون المتعثرة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من اسئلة الدراسة تتمثل في:

١-ما الآثار الاقتصادية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

٢-ما الآثار الاجتماعية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

٣-ما الآثار البيئية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

٤-ما أمكانية وضع رؤية مستقبلية لمواجهة الآثار المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؟

أهداف الدراسة

- الكشف عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

- الكشف عن الآثار الاجتماعية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- الكشف عن الآثار البيئية المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- وضع رؤية مستقبلية لمواجهة الآثار المترتبة على الديون المتعثرة في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

أهمية الدراسة

١-تعاظم اهتمام المجتمع الدولي والمحلي بالنهوض بالشباب لذلك لا بد من استثمار قدراتهم وإمكاناتهم في عملية التنمية وهذا يأتي من خلال العمل والتدريب المستمر.

٢- اهتمام البحوث العلمية في العديد من التخصصات بدراسة موضوع المشروعات الصغيرة للشباب ومتطلبات نجاح هذه المشروعات لأهميتها لأي مجتمع.

٣- أهتمام الكثير من الجهات لحشد وتعبئة الموارد والإمكانيات للحد من تزايد مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية وإيجاد فرص عمل للعاطلين ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية على سبيل المثال.

٤-تزداد أهمية هذه الدراسة في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، ومنها مصر، من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة من ناحيةٍ أخرى كمخرج وحل كثير من المشكلات الاجتماعية التى تواجة الشباب.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية منهج الانثربولوجي، كما اعتمدت على المنهج الوصفي، الذي امكن من خلاله جمع المعلومات والبيانات اللازمة للاجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه وذلك بالرجوع الى ادبيات التربية والدارسات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها، كما ان الدراسة الحالية تستخدم الاستبيان والمقابلة كأدوات البحث العلمي وذلك بغرض التعرف على واقع موضع البحث.

مفاهيم الدراسة

١- **مفهوم الاثار الاجتماعية:** عرفت بأنها " تغيير الافكار في اللاشعور بصورة مثالية لغاية برمجة الفرد عليها وتفعيلها حراكا عفويا في سلوكه الفردي وسلوكه الاجتماعي "(سعاد جبر سعيد:٢٠٠٨).

٢- **مفهوم الديون المتعثرة:** فالتعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف "طارئة غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير (محسن احمد الخضيري : ١٩٩٦)

٣- **مفهوم المشروع الصغير:** المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) (حسان خضر:٢٠٠٢) وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة: هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية.(صابر أحمد عبد الباقي : ٢٠٠٥).

٤- **مفهوم المشروع المتناهي الصغر:** هي كل نشاط لانتاج سلع وخدمات تستعنل فية تقنية غير معقدة ويتميز بقلة راس المال المستثمر ويعتمد علي تشغيل العمالة بشكل اكبر (١) وهي تلك المشروعات التي يعمل بها عمالة قليلة تتراوح ما بين عامل واحد ولايزيد عن عشرة عمال.

الدراسات السابقة

أهم الدراسات العربية والأجنبية الحديثة التى تناولت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والصندوق الاجتماعى للتنمية في محاولة من الباحث للتوصل إلى تعقيب عام والربط بين تلك الدراسات السابقة وما تهدف إليه الدراسة الحالية محور البحث والاهتمام.

أولاً: الدراسات المرتبطة بالاثار الاجتماعية للديون المتعثرة:

١- **دراسة إيهاب طلعت الشايب ٢٠١٠: استهدفت هذه الدراسة** إلي تحديد الأثر التنموي للمشروعات متناهية الصغر علي مستوي معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، ومجتمع الدراسة ويتمثل فى جميع المستفيدين من تمويل المشروعات المتناهية الصغر فى جمهورية مصر العربية عينة البحث سوف يتم الإعتماد على أسلوب العينة بدلا من أسلوب الحصر الشامل وذلك نظرا لكبر حجم وضخامة مجتمع الدراسة وتباعد مفرداتها جغرافيا وسوف يتم استخدام عينة عشوائية من عميلات مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر فرع بنها يقتصر البحث على دراسة أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على عميلات مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر فرع بنها، وذلك نظرا لصعوبة المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذى يفوق قدرات الباحث الفردية من حيث الوقت والجهد والتكاليف.وأشارت نتائج الدراسة إلي أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد علي زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع وتحسين المستوي الصحي لهم وأيضاً أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر علي زيادة رأس مال المشروع واحتمالات كبر حجمه في المستقبل، وأوصت الدراسة بأنه يجب النظر في أسعار الفائدة العالية الممنوحة لعملاء التمويل الأصغر حتى لا تصبح هذه القروض سبباً في زيادة الإفقار بدلاً من كونها مساعده للخروج من دائرة الفقر. ويستفاد من هذه الدراسة في أن تقديم التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة يؤدي إلي استمرار هذه المشروعات وبالتالي توفر فرص عمل أكبر للشباب.

٢- **دراسة نرمين إبراهيم حلمي٢٠١١: تهدف هذه الدراسة** تحديد آليات التمكين المستدام للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة، وهي آليات التطوير الإداري وآليات تطوير الخدمات وآليات التمويل، وعرض لاهم النتائج المرتبطة بآليات التطوير الإداري القيام بإتباع سياسة عمل موحدة وتحديد أولويات المشروعات الصغيرة. ونتائج آليات الخدمات تحديد احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة ومتابعة استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة من خدمات الجمعية. النتائج المرتبطة بآليات التمويل تطوير الجمعية لأساليب الحصول علي التمويل ووضع خطة سنوية للتمويل بالجمعية. ويستفاد من هذه

الدراسة في أن تحديد احتياجات الشباب أصحاب المشروعات القائمة ومتابعة استفادتهم من خدمات الجمعية يؤدي إلي استمرار هذه المشروعات.

٣- **دراسة رحمة ليلة خليل عبد السميع (٢٠١٤): <u>تهدف الدراسة إلى</u>** التعرف على واقع الإدارة الاستراتيجية في الصندوق الاجتماعي للتنمية، والتعرف على تأثير عوامل البيئة الداخلية في الصندوق الاجتماعي للتنمية على فاعلية ممارسة الإدارة الاستراتيجية، وتحديد أي من هذه العوامل يمثل نقاط قوة تدعم الممارسة الفاعلة للإدارة الاستراتيجية وأي منها يمثل نقاط ضعف تعوق تلك الممارسة. وبلغ عدد مفردات عينة الدراسة (٨٥) مفردة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بعمل استمارة استقصاء لجمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء الأول يقيس ثقافة المنظمة والإدارة الاستراتيجي، الثاني يقيس مرونة الهيكل التنظيمي، الثالث يقيس الموارد المتاحة في الصندوق الاجتماعي للتنمية. ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية غياب المنهجية العلمية للإدارة الاستراتيجية في الصندوق الاجتماعي للتنمية مما أدى إلى قصور في ممارستها، الثقافة التنظيمية في الصندوق الاجتماعي للتنمية تعد نقطة ضعف تعوق ممارسة الإدارة الاستراتيجية بفعالية، افتقار المشاركة بين العاملين على مختلف المستويات في وضع الخطة الاستراتيجية لاتنسجم أهداف الصندوق مع الثقافة التنظيمية السائدة فيه، الهيكل التنظيمي للصندوق الاجتماعي للتنمية، لايعد داعماً لممارسة الإدارة الاستراتيجية، لايسمح بتفويض السلطات.لايتسم بالمرونة بالدرجة التي تتلاءم مع متطلبات التغيير، تعد الموارد المالية والمادية والفنية والمعلوماتية من نقاط القوة في الصندوق الاجتماعي للتنمية والتي تدعم الممارسة الفاعلة للإدارة الاستراتيجية ولكن لابد من إعادة النظر بشأن الموارد البشرية لأنها لا تتناسب من حيث التأهيل العلمي والعملي لمتطلبات الصندوق من هذا النوع من الموارد . وعلى ضوء هذه النتائج تم وضع عدد من التوصيات منها العمل على ممارسة الإدارة الاستراتيجية كنظام متكامل في كل مراحل عمر المنظمة وعلى مختلف المستويات، مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في عمليات الإدارة الاستراتيجية، تعديل

الثقافة التنظيمية طبقاً لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية، تبني هياكل تنظيمية أكثر مرونة أكثر ملاءمة للمستجدات البيئية الحالية، ربط تخطيط الموارد البشرية باستراتيجية المنظمة.

ثانياً: الدراسات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

١- **دراسة أمانى سليمان محمد(٢٠١٣): واستهدفت هذه الدراسة** تحديد الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المشروعات الصغيرة عند تنفيذ المشروع، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة هي زيادة الفائدة على القروض ومحدودية رأس المال المستثمر وقلة انتشار مراكز التدريب المهني لمختلف فئات سكان القرى. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تحديد الصعوبات التي تواجه المستفيدين من المشروعات الصغيرة لأن هذا يساعد في استمرارية هذه المشروعات.

٢- **دراسة ريهام محمد محمدين خير الدين(٢٠١٣): وهدفت الدراسة:** التعرف على المشروعات الصغيرة وأثرها على نوعية الحياة للمرأة الدمياطية وكذلك التعرف علي أهم السمات الشخصية للمرأة في مدينة دمياط والتعرف علي نوعية المشروعات الصغيرة التى تقوم بها المرأة الدمياطية ومعرفة أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية في منطقة الدراسة وكذلك المعوقات التى تعوق مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة وتتكون عينة الدراسة من (١٥٠) سيدة من الريفيات والعاملات بالمشروعات الصغيرة بمركز فارسكور بمحافظة دمياط ومن اهم الادوات التي استخدمتها الدراسة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث يعتبر منهج المسح الاجتماعي من المناهج المناسبة للدراسة الوصفية التحليلية كما اعتمدت هذه الدراسة على بعض الاساليب الاحصائية منها الوصفي التكرارات والنسب المئوية، وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج أن الدور الهام للمشروعات الصغيرة تمثل في توفير فرص العمل ولحد من البطالة وزيادة دخل الاسر المنتجة ورفع مستوي المعيشة والتعرف على اهم المشكلات التى تواجه تنمية المشروعات التمثلة في مشاكل التسويق والتدريب والتمويل والانشاء ودعم الصناعات الصغيرة وان من أهم المشكلات التى تؤدي لفشل المشروعات الصغيرة وهي مشاكل مادية وتسويقية وتنظيمية

ومشاكل اقتصادية واوصت الدراسة العمل على تشجيع المراة في تأسس المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة وكيفية ادارتها.

٣- **دراسة أمل سراج الدين محمد(٢٠١٤): تهدف هذه الدراسة** التعرف على دور أخصائي الجماعة في تنمية وعى الشباب بالعمل الحر، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم الأدوار المدنية التي يقوم بها أخصائي الجماعة هي مساعدة الشباب في التعرف على المؤسسات التي تعمل في مجال العمل الحر والقيام بالتنسيق بين مراكز الشباب والمؤسسات التي تهتم بالمشروعات الصغيرة. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في أن مساعدة الشباب في التعرف علي المؤسسات العاملة بالمشروعات الصغيرة يساعدهم علي إقامة مشروعات صغيرة ناجحة.

٤- **دراسة ريم محمد حسن سلامة(٢٠١٥): هدفت الدراسة** الى القاء الضوء والتعرف على الملامح العامة والانشطة الرئيسية للمشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية والتعرف على دور الصندوق كأحد أهم المؤسسات التمويلية للمشروعات الزراعية الصغيرة وتقييم آثار قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية لمشروعات تربية الماشية وتسمين العجول بمحافظة الشرقية كأهم الانشطة الممولة في مجال المشروعات الزراعية في المحافظة حيث بلغت نسبتها ٨٩،٨% من اجال المشروعات الزراعية ودرجة تنفيذ هذه المشروعات وبيان مشاكل ومعوقات الحصول علي القرض وتنفيذ المشروع وذلك من خلال الاعتماد على عينة ميدانية من محافظة الشرقية الى جانب البيانات الثانوية المنشورة وقد تم استخدام مقاييس الاحصاء الوصفي. وكانت أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أن ادارة الاقراض لا تركز على فئة الشباب وأن مساهمة تلك القروض في توفير فرص عمالة مباشرة في النشاط المستهدف من القرض لم تتحقق في حين شاهمت تلك القروض المخصص لنشاط تربية الماشية أو تسمين العجول لا يمكن أن يتناسب مع توفير فرصة عمل كاملة ويمكن استخدامه كنشاط مكمل لعمل آخر أو حل مشاكل مالية للمبحوثين حيث تبين عدم جدية تنفيذ المشروعات وأن ٨٧،٨٤% من العينة لم ينفذوا المشروع بينما ١٢،١٦% فقط قاموا بالتنفيذ الجزئي ولم يستمر المشروع وان أهم

بدائل استخدام القرض هو زواج الابناء وتيسير السفر للخارج وشراء سيارة وبناء سكن خاص وبالرغم من توجيه القروض من قبل المقترضين لتحقيق أغراض أخري بعيدة عن هدفي توفير فرص عمالة أو انتاج وتربية الماشية والتمسين فان اهتمام الجهات المقرضة والوسيطة انصب على ضمان سداد القرض دون المتابعة الجادة لتنفيذ تلك مشروعات ومن اهم المشاكل المرتبطة بالقرض هي ارتفاع أسعار الفائدة بينما ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج والرعاية البيطرية من أهم المشاكل المرتبطة بعدم تنفيذ المشروع وقد يرجع ذلك لأن أكثر من٧٠% من المقترضين غير زراعيين.

الإطار النظري للدراسة

النظريات الاجتماعية المفسرة

أولا: المدخل الإيكولوجي: نظرية الأنساق والإيكولوجيا البشرية، التي تُعْنى بالتفاعلات المتبادلة بين العوامل الفيزيقية المحيطة والكائنات الحية، وهكذا تنظر الإيكولوجية البشرية إلى إطار الكون الشامل الذي يكون البشر جزءًا أساسيًا منه. ويعتبر النسق الإيكولوجي هو النسق الوظيفي الناتج عن التفاعل بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة وتساعد نظرية الأنساق الإيكولوجية على تنمية منظور جديد يوصف بأنه تطوري تكيفي يعتمد على التفاعلات المتبادلة والمستمرة بين كل عناصر البيئة، فإذا كانت البيئة تؤثر في البشر، فإن البشر أيضًا يؤثرون في البيئة سواء بمفهومها الفيزيقي أو الاجتماعي من خلال التفاعلات المستمرة للتكيف المتبادل الذي قد يؤدى إلى نمو الأفراد أو تغيرهم، ومن ناحية أخرى فقد يغير من خصائص البيئة (السيد عبد العاطي السيد : ١٩٩٧).

وتهتم النظرية الإيكولوجية بكل من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في النسق الإيكولوجي حيث أن العوامل الداخلية المؤثرة على المشروعات الصغيرة والخارجية.

ومفهوم الإيكولوجية الاجتماعية لا يُعْنى فقط بالآثار المباشرة للبيئة، ولكنه يُعْنى بتوزيع وتكوين الجماعات التي تعيش في هذه البيئة، والبيئة والسكان هما العنصران الرئيسان لتحليل النسق الإيكولوجي، فهما عنصران من نسيج ممتد ودائم يتحركان معًا؛ لتحقيق التوازن والتأثير

المتبادل، فالبيئة هي مشكلة التكيف أو موضوعه والسكان هم العنصر الحيوي، والنسق الإيكولوجي هو ميكانيزم التكيف، وبمعنى آخر فإن استجابة السكان للبيئة وتفاعلهم معها هو الذي يشكل العلاقة الإنسانية بالبيئة (مصطفى إبراهيم عوض: ١٩٨٦).

حيث تم ربط نتائج الدراسة بالنظرية الايكولوجية والتي توضح النقاط التالية:

١-تهتم النظرية الإيكولوجية بكل من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في النسق الإيكولوجي حيث أن العوامل الداخلية المؤثرة على المشروعات الصغيرة والخارجية.

٢-هذا وتفيد نظرية البيئة الدراسة الحالية في الجوانب الآتية:

- تحديد المشكلات البيئية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة .
- التعرف على الاثار الاجتماعية للديون المتعثرة من خلال دراسة شاملة لبيئة الانسان.
- يكون الهدف هو محاولة دراسة تأثير تلك الاثار الاجتماعية بما يبين ارتباطها بظهور المشكلات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة مع إمكانية تحسين تلك الظروف لتفادي عودة ظهور المشكلات مرة أخري .
- تفيد في وضع الحلول والمقترحات التي تساعد في مواجهة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الفقر- البطالة) من خلال منظومة بيئية شاملة لكل الأبعاد والمتغيرات التي يمر بها الانسان في حياته .

الإجراءات المنهجية للدراسة

١- **نوع الدراسة:** تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية لانها انسب انواع الدراسات الملائمة لطبيعة نوع الدراسة .

٢-**منهج الدراسة:** المستخدم هو المنهج الانثربولوجي من خلال دراسة حالات المتعثرين بعدم سداد القروض لبعض الشباب من محافظتي القاهرة والفيوم . لقد تم استخدام اكثر من أداة لجمع البيانات من الميدان بهدف زيادة التعمق في فهم المشكلات القائمة وعدم الاكتفاء بالمظهر الخارجي لها، فرواج الباحث بين الوسائل الكيفية عند جمع البيانات محاولا الاستفادة من الجوانب الايجابية لكل وسيلة لخدمة أغراض بحثة أو أهداف دراستة، الي

الجوانب غير الظاهرة في نفوس افراد المجتمع كما تمكن المقابلة كاسلوب منهجي في جمع المادة الميدانية بالمرونة اذ تتيح الباحث ان يطور فروضة ومقولاته اثناء اجراء البحث (محمد الجوهري، عبد الله الخريجي ١٩٨٣)

ولقد اعتمدت المقابلة في فهم ظروف الاقتراض للمبحوثين وطبيعة المشروعات التي تمت وعوامل تعثر هذه المشروعات وفي رصد الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبيت علي التعثر. كما أن استخدام " المنهج الانثروبولجي الذي يقوم علي الوصف الكثيف – عن قرب– لما يدور داخل المشروعات الصغيرة والتعرف أسباب التعثر بهدف الفهم والتأويل والنقد، إذ ان الانثربولوجيا النقدية مدخل كيفي يحاول الربط والتالف بين المنظور التأويلي والنقدي، منهج يهتم بدراسة الظاهرة دراسة كيفية حقلية في إطارها الزماني والمكاني، مع ملاحظة ان المنهج لا يسعي إلي رصد السلوك الظاهر ذاته، بل انه يسعي إلي تفسير ما يكمن وراء هذا السلوك وما يرمي إليه من أهداف، فهذا المنهج يتيح للباحث فرصة الحصول علي بيانات انثوجرافية (وصفية كيفية) تمكن من رؤية الواقع.

٣– **ادوات الدراسة** استخدم الباحثون استمارة دليل المقابلة لجمع البيانات المتعلقة بالآثار الاجتماعية للديون المتعثرة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغرو وضع الباحث دليل يوجه الباحث في الدراسة الميدانية لدراسة الحالات،

٤– **المجال البشري:** تكونت عينة الدراسة من(٣٥) مفردة موزعة كالأتي (١٥) من شباب محافظة القاهرة و (٢٠) مفردة من شباب محافظة الفيوم.

٥–**المجال المكاني:** محافظتي القاهرة والفيوم

٦–**المجال الزمني:** ٢٠١٧/٢٠١٦ لجمع البيانات المرتبطة بالدراسة.

٧– **شروط العينة:** قد اخذ الباحثون عينة عمدية مقصودة عشوائية منتظمة (الشباب من الجنسين) وقد راعت الدراسة الشروط التالية:

١–ان تشتمل العينة الشباب من الجنسين وكانت اعمارهم من ٢٠– ٤٠ عام

٢–ان تشتمل العينة المتعثرين في السداد

جدول رقم(١): توزيع عينة الدراسة وفقا للنوع

النوع	العدد	%
ذكور	٢٥	%٧١
اناث	١٠	%٢٩
المجموع	٣٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ان عينة الدراسة جاءت بنسبة ٧١% للذكور ونسبة ٢٩% للاناث، ويتضح من هذا ان نسبة الاقبال علي المشروعات من الذكور اكثر من الاناث .

جدول رقم(٢): توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
امي لايقرأولا يكتب	١٣	%٣٧
امي يقرأ ويكتب	٢	%٦
متوسط	١٧	%٤٨
فوق المتوسط	١	%٣
عالي	٢	%٦
المجموع	٣٥	%١٠٠

من الجدول السابق تشير البيانات الي ان عينة الدراسة جاءت للمؤهل العلمي بنسبة لامي لايقرأولا يكتب جاءت ٣٧%، ونسبة ٦% لامي يقرأ ويكتب، وجاءت نسبة المؤهل المتوسط ٤٨% من عينة الدراسة، ونسبة ٣% لفوق المتوسط، وجاءت نسبة المؤهل العالي ٦% .

جدول رقم(٣): توزيع عينة الدراسة وفقا قيمة القرض

قيمة القرض	العدد	%
سيولة	٣٠	%٨٦
الالات	٥	%١٤
المجموع	٣٥	%١٠٠

تشير البيانات الي ان عينة الدراسة جاءت قيمة القرض بنسبة ٨٦ % للسيولة، وفي حين جاءت بنسبة ١٤% للالات.

جدول رقم(٤): توزيع عينة الدراسة وفقا لخبرة المقترض السابقة

خبرة المقترض	العدد	%
توجد لديه خبرة	١٤	%٦٠
لاتوجد لديه خبرة	٢١	%٤٠
المجموع	٣٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ان عينة الدراسة جاءت بخبرة المقترض السابقة بنسبة ٦٠% لمن يملك الخبرة، ونسبة ٤٠% لمن لايملك خبرة

جدول رقم(٥): توزيع عينة الدراسة وفقا لعدد العمال بالمشروع

عدد العمال	العدد	%
يوجد	٦	%١٧
لايوجد	٢٩	%٨٣
المجموع	٣٥	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق ان عينة الدراسة جاءت لعدد العمال بالمشروع بنسبة ٨٣% لايوجد عمال بالمشروع، وجاءت نسبة ١٧% وجود عمال بالمشروع

نتائج الدراسة

التساؤل الاول: أسباب نشأت الديون المتعثرة

جدول(٦): متوسط أعمار حالات المقترضين بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمحافظة القاهرة

رقم الحالة	المشروعات الصغيرة			المشروعات متناهية الصغر		
	السن	موقع المشروع	طبيعة المشروع	السن	موقع المشروع	طبيعة المشروع
١	٣٣	الحي السابع مدينة نصر	سائق تاكسي	٣٥	باب الشعرية	تربية الطيور
٢	٣٠	مدابغ الجلود	محل جزارة	٣٥	باب الشعرية	تربية الطيور
٣	٣٩	المنيل	محل بيع ملابس جاهزة	٣٠	باب الخلق	عربة فول
٤	٣٥	شبرا مصر	محل بيع ملابس بالجملة	٢٧	باب الخلق	خياطة ملابس حريمي
٥	٣٣	روض الفرج	ورشة ميكانيكا	٣٠	الحلمية	تجارة الملابس الجاهزة اطفال
٦	٢٨	شبرا مصر	محل مستلزمات خياطة	٢٨	المطرية	خياطة ملابس حريمي
٧	٣٠	مصر القديمة	محل اتيلية	٢٧	المطرية	تجارة الخضروات
٨	–	–	–	٣٠	عين شمس	ورشة تصليح دراجات بخارية
متوسط	٣٢,٦	–	–	٣٠,٣	–	–

يشير نتائج جدول (٦) الي متوسط اعمار حالات الدراسة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في محافظة القاهرة تبين ان متوسط المقترض يبلغ ٣٢,٦ سنة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، ٣٠,٦ سنة بالنسبة للمقترض بالمشروعات المتناهية الصغر .

وان حالات التعثر للمشروعات الصغيرة تقع في مدينة نصر، المنيل، شبرا مصر، مصر القديمة، روض الفرج، بينما حالات التعثر للمقترض للمشروعات المتناهية الصغر تقع في باب الشعرية، باب الخلق، الحلمية، المطرية، عين شمس

أما طبيعة المشروعات الصغيرة كانت من سيارات اجرة، محلات بيع ملابس، مستلزمات خياطة، اتيليه، ورش ميكانيكا، محل جزاره، بينما المشروعات متناهية الصغر كانت من تربية الطيور، عربة فول، خياطة ملابس حريمي،تجارة الملابس الجاهزة، خياطة ملابس، تجارة الخضروات،ورشة تصليح دراجات بخارية

جدول(٧): متوسط أعمار حالات المقترضين بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمحافظة الفيوم

رقم الحالة	المشروعات الصغيرة			المشروعات متناهية الصغر		
	السن	موقع المشروع	طبيعة المشروع	السن	موقع المشروع	طبيعة المشروع
١	٣٧	حي البارودية مدينة الفيوم	سائق تاكسي	٤٠	حي التعاونيات مدينة الفيوم	تجارة الملابس الجاهزة بأنواعها (حريمي – رجالي – اطفالي)
٢	٤٥	حي كيمان مدينة الفيوم	تجارة قطع غيار سيارات مستعملة	٣٢	حي التعاونيات مدينة الفيوم	تجارة الملابس الجاهزة بأنواعها (حريمي – رجالي – اطفالي)
٣	٤٣	مركز سنورس	تجارة ادوات صحية	٤٥	حي دار الرماد مدينة الفيوم	تجارة الملابس الجاهزة بأنواعها (حريمي – رجالي – اطفالي)
٤	٣٦	بندر الفيوم	تجارة منتجات ورقية	٤٠	قرية المظاطلية	تربية الارانب
٥	٣٤	بندر الفيوم	تجارة الملابس الجاهزة	٤٥	قرية المظاطلية	تجارة الملابس الجاهزة تجارة الملابس الجاهزة بأنواعها (حريمي – رجالي – اطفالي)
٦	٤٥	حي الكمان الفيوم	تجارة الاجهزة الكهربائية	٤٤	قرية المظاطلية	توك توك
٧	٤٥	النوبيري الفيوم	تصنيع اكياس السكر	٤٥	قرية سيلا البلد	تربية مواشي حديثة الولادة
٨	٢٧	عزبة الالفي سنورس	تجارة الاعلاف	٣٥	قرية سيلا البلد	تربية مواشي حديثة الولادة
٩	٤٥	قرية الشواشنة يوسف الصديق	سوبر ماركت	٤٥	قرية سيلا البلد	ورشة تصليح دراجات
١٠	٤٥	مساكن المرور الفيوم	تصنيع احذية	٣٥	قرية سيلا البلد	سايبر انترنت
متوسط	٤٠,٢	–	–	٤٠,٦	–	–

يشير نتائج جدول (٧) الي متوسط اعمار حالات الدراسة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في محافظة الفيوم تبين ان متوسط المقترض يبلغ٤٠,٢ سنة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، ٤٠,٦ سنة بالنسبة للمقترض بالمشروعات المتناهية الصغر .

وان حالات التعثر للمشروعات الصغيرة تقع في النوبيري، عزبة الالفي سنورس، قرية الشواشنة يوسف الصديق، مساكن المرور، حي البارودية،حي كيمان، مركز سنورس، بندر الفيوم، حي الكمان، بينما حالات التعثر للمقترض للمشروعات المتناهية الصغر تقع في حي التعاونيات، حي دار الرماد مدينة، قرية المظاطلية، قرية سيلا البلد

اما طبيعة المشروعات الصغيرة كانت من سيارات اجرة، تجارة قطع غيار سيارات، تجارة ادوات صحية، تجارة منتجات ورقية، تجارة الملابس الجاهزة، تجارة الاجهزة الكهربائية، تصنيع اكياس السكر، تجارة الاعلاف، سوبر ماركت، تصنيع احذية

بينما المشروعات متناهية الصغر كانت من تجارة الملابس الجاهزة، تربية الارانب، توك توك، تربية مواشي، ورشة تصليح دراجات، سايبر انترنت.

جدول(٨): الاهمية النسبية للمعوقات التي واجهت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة في محافظة الفيوم

م	المعوقات	عدد التكرارات	الاهمية النسبية للتكرارات	الاهمية النسبية لعدد الحالات
١	طول مدة الاجراءات وكثرة المستندات	١٠	٢١,٢٨	١٠٠
٢	كثرة عدد المنافسين للمشروع	٨	١٧,٠٢	٨٠
٣	الانفلات الامني نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية التى صاحبت ثورة ٢٥ يناير	٣	٦,٣٨	٣٠
٤	قلة الخبرة للعاملين المتواجدين بالمشروع	٢	٤,٢٦	٢٠
٥	عدم توافر عمالة معاونة	٤	٨,٥١	٤٠
٦	عدم توافر دراسة الجدوى الخاصة بالمشروعات	٨	١٧,٠٢	٨٠
٧	عدم اختيار المكان المناسب لنجاح المشروع	٧	١٤,٨٩	٧٠
٨	تعرض المقترض لظروف غير طبيعية مما ادت الى توقف المشروع	٢	٤,٢٦	٢٠
٩	البيع بالآجل أدي إلي نقص السيولة	٢	٤,٢٦	٢٠
١٠	إقتراض الحالة من أصدقائه قبل الاقتراض	١	٢,١٣	١٠
١١	الاجمالى	٤٧	١٠٠,٠٠	

امكن للباحث من تحديد المعوقات التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعي بمحافظة الفيوم وهي طول مدة الاجراءات وكثرة المستندات بنسبة ٢١,٢٨% للتكرارات، ١٠٠% لعدد الحالات، كثرة عدد المنافسين للمشروع بنسبة ١٧,٠٢% للتكرارات، ٨٠% لعدد الحالات، الانفلات الامني نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير بنسبة ٦,٣٨% للتكرارات، ٣٠% لعدد الحالات، قلة الخبرة للعاملين المتواجدين بالمشروع بنسبة ٤,٢٦% و ٢٠% لعدد الحالات، عدم توافر عمالة معاونة بنسبة ٨,٥١% للتكرارات و ٤٠% لعدد الحالات، عدم توافر دراسة الجدوي الخاصة بالمشروعات بنسبة ١٧,٠٢% للتكرارات و ٨٠% لعدد الحالات، عدم اختيار المكان المناسب لنجاح المشروع بنسبة ١٤,٨٩% للتكرارات و٧٠% لعدد الحالات، تعرض المقترض لظروف غير طبيعية مما ادت الي توقف المشروع بنسبة ٤,٢٦% للتكرارات و ٢٠% لعدد الحالات، البيع بالآجل أدي إلي نقص السيولة بنسبة ٤,٢٦% للتكرارات و ٢٠% لعدد الحالات، إقتراض الحالة من أصدقائه قبل الاقتراض بنسبة ٢,١٣% للتكرارات و ١٠%لعدد الحالات . وبترتيب المعوقات التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعي بمحافظة الفيوم تبين ان (طول مدة الاجراءات وكثرة المستندات) تحتل المرتبة الاولي، (كثرة عدد المنافسين للمشروع،عدم توافر دراسة الجدوي الخاصة بالمشروعات) تحتل المرتبة الثانية، (عدم اختيار المكان المناسب لنجاح المشروع) تحتل المرتبة الثالثة، (عدم توافر عمالة معاونة) تحتل المرتبة الرابعة، (الانفلات الامني نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير) تحتل المرتبة الخامسة، (تعرض المقترض لظروف غير طبيعية مما ادت الي توقف المشروع، البيع بالآجل أدي إلي نقص السيولة، قلة الخبرة للعاملين المتواجدين بالمشروع) المرتبة السادسة، (إقتراض الحالة من أصدقائه قبل الاقتراض) المرتبة السابعة.

جدول(٩): الاهمية النسبية لاسباب التعثر التي واجهت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة في محافظة الفيوم

م	أسباب التعثر	عدد التكرارات	الاهمية النسبية للتكرارات	الاهمية النسبية لعدد الحالات
١	طول الاجراءات الحصول علي تعويض مما ادي الي التعثر فى السداد نتيجة التوقف	١٠	٣١,٢٥	١٠٠
٢	وكثرة اجراءات اللازمة للحصول علي التعرض في حالة حدوث اضرار	٢	٦,٢٥	٢٠
٣	عدم توافر الامن للمشروع خلال ثورة ٢٥ يناير كثرة الديون المتراكمة علي الاسرة	٣	٩,٣٧٥	٣٠
٤	عدم الإستعانة بأيدي عاملة لكبر المشروع	٤	١٢,٥	٤٠
٥	إعطاء العملاء بالآجل في بداية المشروع وعدم إنتظام العملاء في السداد مما أدي إلي قلة السيولة عدم إختيار المكان المناسب	٢	٦,٢٥	٢٠
٦	المنافسةعدم عمل دراسة جدوي مناسبة	٨	٢٥	٨٠
٧	إرتفاع الأسعار و إنخفاض المبيعات	٢	٦,٢٥	٢٠
٨	إرتفاع التأمينات علي العمال	١	٣,١٢٥	١٠
٩	الاجمالي	٣٢	١٠٠	

أمكن للباحث من تحديد اسباب التعثر التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعي بمحافظة الفيوم وهي طول الاجراءات الحصول علي تعويض مما ادي الي التعثر في السداد نتيجة التوقف بنسبة ٣١,٢٥% للتكرارات، ١٠٠% لعدد الحالات وكثرة اجراءات اللازمة للحصول علي التعرض في حالة حدوث اضرار بنسبة ٦,٢٥% للتكرارات، ٢٠% لعدد الحالات، عدم توافر الامن للمشروع خلال ثورة ٢٥ يناير كثرة الديون المتراكمة علي الاسرة بنسبة ٩,٧٣٥% للتكرارات، ٣٠% لعدد الحالات، عدم الإستعانة بأيدي عاملة لكبر المشروع بنسبة ١٢,٥% و ٤٠% لعدد الحالات، إعطاء العملاء بالآجل في بداية المشروع وعدم إنتظام العملاء في السداد مما أدي إلي قلة السيولة عدم إختيار المكان المناسب بنسبة ٦,٢٥% للتكرارات و ٢٠% لعدد الحالات، المنافسةعدم عمل دراسة جدوي مناسبة بنسبة٢٥ % للتكرارات و ٨٠% لعدد الحالات، إرتفاع الأسعار وانخفاض المبيعات بنسبة ٦,٢٥% للتكرارات و ٢٠% لعدد الحالات، إرتفاع التأمينات علي العمال بنسبة ٣,١٢٥% للتكرارات و ١٠% لعدد الحالات . وبترتيب اسباب التعثر التي

اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات الصغيرة من الصندوق الاجتماعي بمحافظة الفيوم تبين ان طول الاجراءات الحصول علي تعويض مما ادي الي التعثر في السداد نتيجة التوقف تحتل المرتبة الاولي، عدم عمل دراسة جدوي مناسبة تحتل المرتبة الثانية، عدم الإستعانة بأيدي عاملة لكبر المشروع تحتل المرتبة الثالثة، عدم توافر الامن للمشروع خلال ثورة ٢٥ يناير كثرة الديون المتراكمة علي الاسرة تحتل المرتبة الرابعة، وكثرة اجراءات اللازمة للحصول علي التعرض في حالة حدوث اضرار،إعطاء العملاء بالآجل في بداية المشروع وعدم إنتظام العملاء في السداد مما أدي إلي قلة السيولة عدم إختيار المكان المناسب، إرتفاع الأسعار وانخفاض المبيعات تحتل المرتبة الخامسة، إرتفاع التأمينات علي العمال تحتل المرتبة السادسة .

جدول(١٠): الاهمية النسبية للمعوقات التي واجهت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر في محافظة القاهرة

م	المعوقات	عدد التكرارات	الاهمية النسبية للتكرارات	الاهمية النسبية لعدد الحالات
١	كثرة المستندات والرسوم وطول فترة استخراج الاوراق اللازمة للحصول على القرض	٥	٢٠,٨٣	٦٢,٥
٢	ارتفاع أسعار السلع	٣	١٢,٥٠	٣٧,٥٠
٣	المنافسة الشديدة لمشروعات المقترضين	٣	١٢,٥٠	٣٧,٥٠
٤	عدم وجود دراسات جدوي كافية للمشروعات	٥	٢٠,٨٣	٦٢,٥٠
٥	عدم توافر السيولة الكافية	٣	١٢,٥٠	٣٧,٥٠
٦	الانفلات الأمني خلال ثورة ٢٥ يناير	٣	١٢,٥٠	٣٧,٥٠
٧	قلة الخبرة للمقترضين	١	٤,١٧	١٢,٥٠
٨	عدم تقسيم العمل بينه وبين شريكه	١	٤,١٧	١٢,٥٠
٩	الاجمالي	٢٤	١٠٠	

امكن للباحث من تحديد المعوقات التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة وهي كثرة المستندات والرسوم وطول فترة استخراج الاوراق اللازمة للحصول علي القرض بنسبة ٢٠,٨٣% للتكرارات و٦٢,٥% لعدد الحالات، ارتفاع أسعار السلع بنسبة ١٢,٥٠% للتكرارات و ٣٧,٥٠% لعدد الحالات، المنافسة الشديدة لمشروعات المقترضين بنسبة ١٢,٥٠% للتكرارات و37.50% لعدد

الحالات، عدم وجود دراسات جدوي كافية للمشروعات بنسبة ٢٠,٨٣% للتكرارات و % 62.50 لعدد الحالات، عدم توافر السيولة الكافية بنسبة ١٢,٥٠% للتكرارات و٣٧,٥٠% لعدد الحالات، الانفلات الأمني خلال ثورة ٢٥ يناير بنسبة ١٢,٥٠% للتكرارات و٣٧,٥٠% لعدد الحالات، قلة الخبرة للمقترضين بنسبة ٤,١٧% للتكرارات و ١٢,٥٠% لعدد الحالات، عدم تقسيم العمل بينه وبين شريكه بنسبة ٤,١٧% للتكرارات و ١٢,٥٠% لعدد الحالات . وبترتيب المعوقات التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة تبين ان كثرة المستندات والرسوم وطول فترة استخراج الاوراق اللازمة للحصول علي القرض، عدم وجود دراسات جدوي كافية للمشروعات تحتل المرتبة الاولي، ارتفاع أسعار السلع، المنافسة الشديدة لمشروعات المقترضين، عدم توافر السيولة الكافية، الانفلات الأمني خلال ثورة ٢٥ يناير تحتل المرتبة الثانية، قلة الخبرة للمقترضين، عدم تقسيم العمل بينه وبين شريكه تحتل المرتبة الثالثة .

جدول(١١): الاهمية النسبية لاسباب التعثر التي واجهت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر في محافظة القاهرة

م	أسباب التعثر	عدد التكرارات	الاهمية النسبية للتكرارات	الاهمية النسبية لعدد الحالات
١	ارتفاع أسعار للمشروعات المعثرة	٣	١١,٥٤	٤٢,٨٦
٢	قلة خبرة المقترضين للمشروعات	٣	١١,٥٤	٤٢,٨٦
٣	وعدم اختيار المكان المناسب	٣	١١,٥٤	٤٢,٨٦
٤	المنافسة الشديدة بين المشروعات	٢	٧,٦٩	٢٨,٥٧
٥	عدم الدعاية الكافية للمشروع	٢	٧,٦٩	٢٨,٥٧
٦	البيع عن طريق الاجل أثر علي السيولة	٢	٧,٦٩	٢٨,٥٧
٧	عدم وجود السيولة الكافية لشراء بضاعة اخري	٢	٧,٦٩	٢٨,٥٧
٨	الشراكة	١	٣,٨٥	١٤,٢٩
٩	عدم وضع دراسة جدوي جيدة للمشروعات	٥	١٩,٢٣	٧١,٤٣
١٠	حدوث الانفلات الأمني	٣	١١,٥٤	٤٢,٨٦
	الاجمالي	٢٦	١٠٠	–

أمكن للباحث من تحديد اسباب التعثر التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة وهي ارتفاع أسعار للمشروعات المعثرة بنسبة ١١,٥٤% للتكرارات و لعدد الحالات ٤٢,٨٦، قلة خبرة المقترضين للمشروعات بنسبة ١١,٥٤% للتكرارات ٤٢,٨٦ لعدد الحالات، وعدم اختيار المكان المناسب بنسبة ١١,٥٤% للتكرارات ٤٢,٨٦ لعدد الحالات، المنافسة الشديدة بين المشروعات بنسبة ٧,٦٩% للتكرارات و ٢٨,٥٧ لعدد الحالات، عدم الدعاية الكافية للمشروع ٧,٦٩% للتكرارات و ٢٨,٥٧ لعدد الحالات، البيع عن طريق الاجل أثر علي السيولة بنسبة ٧,٦٩ % للتكرارات و ٢٨,٥٧لعدد الحالات، عدم وجود السيولة الكافية لشراء بضاعة اخري بنسبة ٧,٦٩% للتكرارات ٢٨,٥٧ لعدد الحالات، الشراكة بنسبة ٣,٨٥ للتكرارات و ١٤,٢٩لعدد الحالات، عدم وضع دراسة جدوي جيدة للمشروعات بنسبة ١٩,٢٣للتكرارات و ٧١,٤٣ لعدد الحالات، حدوث الانفلات الأمني بنسبة ١١,٥٤ للتكرارات و ٤٢,٨٦ لعدد الحالات

وبترتيب اسباب التعثر التي اعترضت حالات التعثر للمقترضين بالمشروعات متناهية الصغر من الصندوق الاجتماعي بمحافظة القاهرة عدم وضع دراسة جدوي جيدة للمشروعات تحتل المرتبة الاولي.

ارتفاع أسعار للمشروعات المعثرة، قلة خبرة المقترضين للمشروعات، وعدم اختيار المكان المناسب، حدوث الانفلات الأمني تحتل المرتبة الثانية

أهم التوصيات التي نتجت عن الدراسة

١. العمل علي توافر الموارد اللازمة لإقامة المشروعات وتسهيل الإجراءات التنظيمية وتخفيض الضرائب لكي يقبل الشباب للعمل بهذه المشروعات.
٢. العمل علي تدريب الشباب وإمدادهم بالمعارف والمعلومات واستثمار قدراتهم في تنفيذ هذه المشروعات يساعد في تحسين مستوى معيشتهم.

٣. وضع مقترحات وخطط وبرامج لتنفيذ المشروعات وتشغيلها ومتابعتها وتقييمها وتقويمها وتحديد الاولويات على المستوي القريب والبعيد والوصول لتوصيات جادة وقابلة للتنفيذ لعرضها على صناع متخذي القرار

٤. النظر في أسعار الفائدة العالية الممنوحة لعملاء التمويل الأصغر حتى لا تصبح هذه القروض سبباً في زيادة الإفقار بدلاً من كونها مساعده للخروج من دائرة الفقر.

٥. العمل علي تقديم التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي بدورها تؤدي إلي استمرار هذه المشروعات وبالتالي توفر فرص عمل أكبر للشباب.

٦. العمل علي تحديد احتياجات الشباب أصحاب المشروعات القائمة ومتابعة استفادتهم من خدمات الجمعية يؤدي إلي استمرار هذه المشروعات.

٧. العمل على ممارسة الإدارة الاستراتيجية كنظام متكامل في كل مراحل عمر المنظمة وعلى مختلف المستويات،

٨. ضرورة تدعيم الاتجاهات الإيجابية لدي الشباب وتزويدهم بالمعلومات وإكسابهم المهارات الفنية المتعلقة بإدارة المشروعات، لكي يساهم في الإقبال نحو العمل بالصناعات الصغيرة وأيضاً ضرورة علاج الاتجاهات السلبية.

٩. العمل علي تدعيم الاتجاهات الإيجابية لدي الشباب وإقناعهم بالعمل بالمشروعات الصغيرة يؤدي إلي توفير فرص عمل له وبالتالي تحسين دخولهم.

١٠. التدريب علي المشروعات الصغيرة وتنمية المهارات اللازمة للعمل بها وإقامة مشروعات جديدة ناجحة مما يساعد علي زيادة الدخل للشباب.

١١. ضرورة التوسع في الاستثمار في المشروعات الصغيرة لقدرتها على الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية مما ينتج عنه نشر الرفاهية وتحسين مستوي المعيشة والتوزيع العادل لثمار التنمية بل وتحقيق التنمية المنشودة في كل محافظات مصر بدرجة عالية من الكفاءة

المراجع

أماني سليمان محمد(٢٠١٣): إسهامات المشروعات الصغيرة في تنمية القرى الأكثر فقراً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أمل سراج الدين محمد(٢٠١٤): تقويم دور أخصائي الجماعة لتنمية وعى الشباب بأهمية العمل الحر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

إيهاب طلعت الشايب(٢٠١٠): آثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفقراء، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

السيد عبد العاطي السيد(١٩٩٧): مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ص ٣٥٨- ٣٦٦.

حسان خضر(سبتمبر ٢٠٠٢): تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، ص٣.

رافت عبد الرحمن(٢٠٠٥):ا لخدمة الاجتماعية العيادية نحو نظرية للممارسة المهنية مع الافراد؛ دار العلوم للنشر والتوزيع ؛القاهرة.

رحمة ليلة خليل عبد السميع(٢٠١٤): أثر عوامل البيئة الداخلية للمنظمة على فاعلية ممارسة الإدارة الاستراتيجية بالتطبيق على الصندوق الاجتماعى للتنمية، رسالة ماجستير كلية التجارة قسم إدارة اعمال جامعة بنها.

ريم محمد حسن سلامة العقيلي(٢٠١٥): دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الزقازيق.

ريم محمد حسن سلامة العقيلي(٢٠١٥): دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة الشرقية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الزقازيق.

ريهام محمد محمدين خير الدين(٢٠١٣): المشروعات الصغيرة وعلاقتها بتغير نمط الحياة لدي المرأة " دراسة ميدانية محافظة دمياط" رسالة ماجستير، معهد الدراسات البيئية جامعة عين شمس.

سعاد جبر سعيد(٢٠٠٨): سيكولوجية التغيير في حياة الافراد والمجتمعات، ط١، عالم الكتب الحديث، الاردن، ص٦.

سهام أمين أحمد هارون(٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٤): نحو منظومة تنموية متكاملة على المستوي القومي للبرامج والمشروعات الصغيرة لمواجهة أزمة البطالة، المؤتمر السنوي التاسع، ادارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجي، دار الضيافة، جامعة عين شمس.

صابر أحمد عبد الباقي(٢٠٠٥): المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ص٢.

محسن أحمد الخضيري(١٩٩٦م): الديون المتعثرة الظاهرة..الأسباب..العلاج (القاهرة: إيتراك، ط ١)، ص ٢٣.

مصطفى إبراهيم عوض(١٩٨٦): التنمية الاقتصادية وتغير البناء الاجتماعي التقليدي في مجتمع واحة الفرافرة (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٤٦-٤٧.

نرمين إبراهيم حلمي(٢٠١١): آليات التمكين المستدام بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

هشام على عبدالخالق(٢٠٠٠): دور الصندوق الإجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.

Randa Helmi Abbas,(2002): Small Scale Enterprise in Egypt, Cairo American University.

Wall , Bruce, " Busincess indicators" , Business Datc Mar Vol ,10lssue l,2002,pp.1-3.

SOCIAL IMPACTS OF TROUBLED DEBTS RELATED TO MICRO AND MICRO ENTERPRISES [5]

Esmail, F. A.[(1)]; Elshafee, M. S.[(2)] and Salm, A. M. E.
1) Faculty of Girls, Ain Shams University 2) Non-perforing Debt Department, The Board of Directors of the Social Fund for Development

ABSTRACT

One of the features of small projects is the provision of employment opportunities for young people. This contributes to the advancement of social life. Every member of the humanitarian community, when working, feels that he is an active member of society and that he is a contributor to social development. Social security as a guarantee of a happy social life. Given the economic importance of small enterprises as the mechanism of the era in reducing unemployment and the various social, psychological and economic consequences resulting from it, this mechanism was introduced because of its advantages in the field of production and services necessitated by the need to exist alongside large enterprises. It is therefore necessary to work to increase the efficiency of these projects in Egypt and overcome all the difficulties they face to increase their role in the operation in particular and in the process of economic development in general.The study used the anthropological method through the use of a sample of the study population for some young men and women from Cairo and Fayoum governorate. The study tools used are questionnaire questionnaire and interview to collect data on the social effects of the bad debts associated with small and micro projects. (15) of the youth of Cairo governorate and (20) one of the youth of Fayoum governorate. The study has reached several conclusions, including the need to emphasize the pivotal role played by the small enterprise in most developed and developing countries, both as an effective tool to reduce

unemployment and employment of youth and young and new graduates. The study recommends the importance of increasing coordination between the central ministries and local administrations to address bureaucratic obstacles Facing small and medium-sized enterprises. The economic climate must be stabilized by taking into account the position of small and medium enterprises when issuing serious laws and regulations affecting projects, Loans and lower interest rates.